

السرائر

[308] أرض بعينها، ولم تخرج الأرض الحنطة، لم يلزم البائع أكثر من رد الثمن، ومتى اشتراه ولم ينسبه إلى أرض بعينها، كان لازماً في ذمته إلى أن يخرج منه. ولا بأس أن يسلف الانسان في شيء، وإن لم يكن للمستسلف شيء من ذلك، غير أنه إذا حضر الوقت، اشتراه، ووفاه، إياه، بخلاف بيع الأعيان، لأن السلف في الذمة، فيجوز بيعه، وإن لم يكن مالكا له، وأما بيع الأعيان، فلا يجوز بيعها إلا بعد ملكها، لأنها إذا هلك قبل التسليم بطل العقد، لأن العقد وقع على عين، فانتقاله إلى عين أخرى يحتاج إلى دليل، وأما بيع الذمم فما وقع، على عين، بل على ما في ذمة البائع، فافترق الأمران. وقد قلنا: لا يجوز السلف فيما لا يتحدد بالوصف، مثل الخبز واللحم، وروايا الماء، فأما السلف في الماء نفسه أرتالاً، إذا ضبطه بالوصف، فلا بأس به، وإنما منع أصحابنا من السلف في الخبز واللحم وروايا الماء، لاختلافها في الكبر والصغر، فإنها لا تضبط بالتحديد، فإن حدها برواية معلومة، لا يصح ذلك، لأن السلف في الذمة، وربما هلك تلك الرواية، فيبطل السلف، كما قلنا في المكمل والموزون، لا يجوز أن يقدر بمكمل، والمكمل بالتاء المنقطة من فوقها بنقطتين، الزنبيل، ولا صخرة بل بالمكائيل العامة، والصنج المعروفة عند العامة، وليس كذلك روايا الماء، ولأن الخبز واللحم، لا يمكن تحديده بوصف لا يختلط به سواه. ولا بأس بالسلم في الحيوان كله، إذا ذكر الجنس والأوصاف، والأسنان من الإبل، والبقر، والغنم، والخيول، والبغال، والحمير، والرقيق، وغير ذلك من أجناس الحيوان. قال شيخنا في مبسوطه: وإذا أسلم في اللبن، ووصفه بأوصاف السمن، ويزيد فيه ذكر المراعي (1)، فيقول: لبن عواد، أو أوارك، أو حمضية، وذلك اسم للكلاء، فالحمضية الإبل التي ترعى النبات، الذي فيه الملوحة، والعوادي، فهي الإبل التي ترعى ما حلا من النبات، وهو الخلعة فيقول العرب: الخلعة خبز الإبل،

(1) ج: المرعى.